

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٢ لسنة ١٩٦٨

بشأن الموافقة على الاتفاق المعدل بشأن مشروع الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٢٢ بعد توسيعه والخاص بتحويل الرى الحوضى إلى الرى الدائم بالوجه القبلى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٨ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

قرار :

مادة وحدة - وافق على الاتفاق المعدل بشأن مشروع الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٢٢ بعد توسيعه والخاص بتحويل الرى الحوضى إلى الرى الدائم بالوجه القبلى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٨ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمى وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربى سنة ١٣٨٨ (٢ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

الاتفاقية المعدلة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين برنامج الغذاء العالمى بخصوص مشروع تحويل الرى الحوضى إلى الرى الدائم بالوجه القبلى

مشروع (ج - ع - م ) رقم ٣٢٢ بعد توسيعه

حيث إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ( سينتشر إليها فيما بعد بالحكومة ) طلبت معاونة من برنامج الغذاء العالمى ( سينتشر إليها فيما بعد بـ " البرنامج " ) لتنفيذ مشروع من مشروعات تحويل الرى الحوضى بالوجه القبلى .

وحيث إن البرنامج قد وافق على تقديم هذه المعاونة - لذلك فإن الحكومة والبرنامج رغبة منها فى التعاون المتبادل على تنفيذ المشروع السابق الإشارة إليه قد اتفقا على الآتى :

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩

بتغیر حكم استثناء من أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه وقد أصدر قاه :

مادة ١ - استثناء من حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٣٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ، تعتبر مؤجرة الأراضي الزراعية التي كانت مملوكة للأشخاص الذين أحضروا لتدابير الحراسة أو الذين صدرت قرارات بالتحفظ على أموالهم ومتلكاتهم هم وعائلاتهم من الجنة العليا لتصفية الأقطاع أو لخدمة الرقابة العليا للدولة أو من أية ساطة أخرى مني كان مرخصا في زراعة هذه الأراضي زرعة واحدة في السنة وكان هذا الترخيص قائما في تاريخ رفع الحراسة أو التحفظ عنها أو في تاريخ استثنائها من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال ومتلكات بعض الأشخاص .

ويعتبر هذا الایجار بالعقد لواضعى اليد على تلك الأراضى فى هذا التاريخ ، وتسرى فى شأنها أحكام قانون الإصلاح الزراعي الخاصة بتحديد العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية ومالكها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يضم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٨٨ (١٣ مارس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر